E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/CN.4/2004/L.23
8 April 2004

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان

الدورة الستون

البند ١٠ من جدول الأعمال

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

إثيوبـــيا، إكـــوادور*، إندونيسيا، أوغندا، بنغلاديش*، بوروندي*، توغو، تونس*، الجزائـــر*، جمهوريـــة تنزانيا المتحدة*، الجمهورية العربية السورية*، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية*، جمهورية الكونغو الديمقراطية*، زامبيا*، زمبابوي، السنغال*، ســـوازيلند، السودان، سيراليون، الصين، فييت نام*، الكاميرون*، كوبا، كوت ديفوار*، كينيا*، مدغشقر*، موريتانيا، موزامبيق*، ميانمار*، نيجيريا، اليمن*: مشروع قرار

٢٠٠٤/...- آثـــار سياســـات التكيف الهيكلي والديون الخارجية على التمـــتع الكـــامل بجميع حقوق الإنسان، وبخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تشير إلى قراراتها السابقة بشأن هذه المسألة، ولا سيما قرارها ٢٠٠٣/٢١ المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٣،

إذ تشـــير أيضاً إلى أن الغرض المتوخى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو التعزيز والحماية الكاملان لحقـــوق الإنسان والحريات الأساسية، وإلى أن لكل إنسان الحق في التمتع بنظام اجتماعي ودولي يتسنى في ظله الإعمال الكامل للحقوق والحريات المنصوص عليها في الإعلان العالمي، وإلى أن جميع الدول أعلنت تصميمها، في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، على احترام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتقيد بأحكامه تقيدا تاما،

---

* وفقاً للفقرة ٣ من المادة ٦٩ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وإذ تشـــدد على أن أحد أغراض الأمم المتحدة يتمثل في تحقيق التعاون الدولي على حل المشاكل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الإنسانية،

وإذ تؤكد أن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان اتفق على دعوة المجتمع الدولي إلى بذل كل ما في وسعه من أجل المســـاعدة على تخفيف عبء الدين الخارجي الملقى على عاتق البلدان النامية، بغية تكملة الجهود التي تبذلها حكومات هذه البلدان من أجل التوصل إلى الإعمال التام للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لشعوبها،

وإذ تشـــدد على ما أُعرب عنه في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية من تصميم على الاهتمام بمشاكل ديـــون البلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل بصورة شاملة وفعالة وذلك باتخاذ تدابير متنوعة على المستويين الوطني والدولي لجعل تحمّل ديونها ممكناً في المدى الطويل،

وإذ تلاحـــظ أن مجموع الدين القائم للبلدان النامية ارتفع من ١ ٤٢١ مليار دولار في عام ١٩٩٠ إلى ٢ ٣٨٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٢،

وإذ تلاحظ أيضاً أن البلدان النامية مجتمعةً قامت في عام ٢٠٠٢ بتحويلات صافية من الموارد المالية إلى الخارج للسنة السادسة على التوالي،

وإذ تدرك الإقرار المتزايد بأن عبء الديون الذي تواجهه معظم البلدان النامية الأشد مديونية، ولا سيما أقـــلها نمواً، غير محتمل ويشكل إحدى العقبات الرئيسية التي تحول دون إحراز التقدم في تحقيق التنمية المستدامة والقضـــاء عـــلى الفقـــر اللذين محورهما الناس، وأنه بالنسبة للكثير من البلدان النامية، وكذلك البلدان التي تمر اقتصـــاداتها بمـــرحلة انتقالية، تحد خدمة الدين الباهظة بشدة من قدرتها على النهوض بالتنمية الاجتماعية وتقديم الخدمات الأساسية من أجل إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،

وإذ تعـــرب عن قلقها لأنه على الرغم من إعادة جدول الديون مراراً وتكراراً، ما زالت البلدان النامية تنفق سنوياً أكثر مما تتلقاه فعلياً من المساعدة الإنمائية الرسمية،

١- *تحيط علماً* بتقارير الخبير المستقل المعني بآثار سياسات التكيف الهيكلي والديون الخارجية على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وبخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (E/CN.4/2004/47، وAdd.1 وAdd.2)، وتشدد على أن لبرامج الإصلاح في مجال التكيف الهيكلي آثاراً خطيرة على قدرة البلدان النامية على التقيد بإعلان الحق في التنمية وصياغة سياسات إنمائية وطنية تهدف إلى تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمواطنيها؛

٢- *تسلّم* بأن برامج الإصلاح في مجال التكيف الهيكلي تحد من الإنفاق العام بفرض حدود قصوى ثابتة على الإنفاق، ولا تولي اهتماماً كافياً لتوفير الخدمات الاجتماعية، وأن عدداً قليلاً فقط من البلدان يتمكن من تحقيق زيادة متواصلة في معدلات النمو في ظل هذه البرامج؛

٣- *تعرب عن قلقها* لأن الخيارات المتاحة للبلدان النامية في سياسة الاقتصاد الكلي تعوقها متطلبات التكيف، ولأن بلداناً كثيرة لا تزال ترزح تحت عبء شديد الوطأة من المديونية الخارجية بالقياس إلى ناتجها القومي الإجمالي؛

٤- *تعرب عن قلقها أيضاً* لأن أغلب البلدان التي بلغت المرحلة المتوسطة المنصوص عليها في المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون ما زال عليها أن تبلغ المرحلة النهائية، ولأن المبادرة قد لا تفضي إلى جعل عبء الديون متحملاً حتى في حالة البلدان التي تستوفي جميع المعايير؛

٥- *تقر* بأن تخفيف وطأة الديون بموجب المبادرة لن يكون كافياً إذا أُريد للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون أن تصبح قادرة على تحمل الديون وتحقق هدفي النمو الطويل الأجل والحد من الفقر، وبأنه سيلزم تحويل موارد إضافية في شكل هبات وقروض ميسرة الشروط، وكذلك إزالة الحواجز التجارية وتحسين أسعار صادراتها من أجل ضمان قدرتها على تحمل الديون وخلاصها الدائم من عبء المديونية؛

٦- *تأسف* لأنه لم يحرز حتى الآن تقدم يذكر في إزالة جوانب الظلم من النظام الحالي لحل مشكلة الديون الذي لا يزال يغلّب مصالح الدائنين على مصالح البلدان المدينة ومن بينها البلدان الفقيرة، ولذلك فهي تدعو إلى تكثيف الجهود الرامية إلى وضع آليات فعالة ومنصفة؛

٧- *تسلّم* بأنه لا يزال يتعين إحراز الكثير من التقدم صوب إيجاد حل دائم لمشاكل ديون البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، وبأن مستويات الديون الخارجية غير المحتملة في العديد من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل لا تزال تقف حجر عثرة في طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتزيد من احتمال الفشل في تحقيق أهداف الألفية المتعلقة بالتنمية والحد من الفقر؛

٨- *تقر* بأن التخفيف من عبء الديون يمكنه أن يؤدي دوراً رئيسياً في الإفراج عن موارد يمكن تخصيصها للأنشطة التي تهدف إلى تحقيق النمو والتنمية المستدامة، بما في ذلك الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الألفية، وبالتالي يتعين المضي، حسب الاقتضاء، في اتخاذ تدابير للتخفيف من عبء الديون بحزم وبسرعة، على ألا تحل هذه التدابير محل مصادر التمويل البديلة وعلى أن تصحبها زيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية؛

٩- *تذكّر من جديد* بالدعوة الموجهة إلى البلدان الصناعية في إعلان الألفية من أجل تنفيذ البرنامج المعزز لتخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون دون مزيد من الإبطاء، والموافقة على شطب جميع الديون الرسمية الثنائية لهذه البلدان في مقابل التزامها بالحد من الفقر على نحو يمكن إثباته؛

١٠- *تهيب* بالمجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز، وكذلك القطاع الخاص، أن يتخذوا التدابير والإجراءات اللازمة لتنفيذ الالتزامات والاتفاقات والقرارات التي اتخذتها المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة، وأهمها المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، والمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وبخاصة ما يتعلق منها بمسألة مشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية، وتؤكد بهذا الخصوص الحاجة إلى ما يلي:

(أ) التنفيذ السريع والفعال والكامل، بالاقتران مع مرونة مستمرة فيما يخص معايير الأهلية، للمبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي ينبغي أن تمول بكاملها من الموارد الإضافية، والقيام، عند الاقتضاء، بمراعاة ما يلزم من تدابير لمعالجة أية تغييرات أساسية في الأوضاع الاقتصادية للبلدان النامية المثقلة بديون لا تستطيع أن تتحمّلها نتيجة لكوارث طبيعية أو هزات كبيرة في معدلات التبادل التجاري أو نتيجة الصراعات، مع وضع المبادرات التي اتخذت للحد من الديون غير المسددة في الاعتبار؛

(ب) التشجيع على استكشاف آليات مبتكرة لمعالجة مشاكل ديون البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً والبلدان المتوسطة الدخل والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

١١- *تشير* إلى التعهد المذكور في الإعلان السياسي الوارد في مرفق القرار دإ-٢/٢٤، المؤرخ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠، الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الرابعة والعشرين، وهو تعهد يقضي بإيجاد حلول فعالة ومنصفة وإنمائية التوجه ودائمة لأعباء الدين الخارجي وخدمة الديون التي تثقل كاهل البلدان النامية؛

١٢- *تشير* إلى ما خلص إليه البيان بشأن الفقر والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي اعتمدته لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ٤ أيار/مايو ٢٠٠١، من أن بعض العقبات الهيكلية التي تعترض استراتيجيات الدول النامية لمكافحة الفقر تقع خارج نطاق سيطرة هذه الدول في ظل النظام الدولي المعاصر، وأنه لا بد من الإسراع باتخاذ تدابير لإزالة هذه العقبات الهيكلية العالمية، كالديون الخارجية التي لا يمكن تحملها، واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وعدم وجود نظام تجاري واستثماري ومالي متعدد الأطراف يتسم بالإنصاف، وإلاّ تضاءلت فرص النجاح المستدام للاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفقر في بعض الدول؛

١٣- *تشدد* على ضرورة وضع البرامج الاقتصادية المتصلة بالديون الخارجية بمبادرة من البلدان وبمشاركة الهيئات التشريعية الشعبية ومؤسسات حقوق الإنسان وربط قضايا السياسات الاقتصادية الكلية والمالية

لهذه البرامج، على قدم المساواة وبصورة متسقة، بإنجاز الأهداف الإنمائية الاجتماعية الأوسع، مع مراعاة السياق الوطني للبلدان المدينة واحتياجاتها المحددة، من أجل تخصيص الموارد على نحو يكفل تنمية متوازنة تفضي إلى إعمال حقوق الإنسان بوجه عام؛

١٤- *تشدد أيضاً* على أن البرامج الاقتصادية الناشئة عن تخفيف عبء الديون الخارجية وشطبها يجب ألا تتمخض مجدداً عن سياسات التكيف الهيكلي السابقة التي باءت بالفشل، من قبيل المطالبة القطعية بالخصخصة وتقليص دور الخدمات العامة؛

١٥- *تهيب* بالدول وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن تواصل تعاونها الوثيق من أجل ضمان استيعاب الموارد الإضافية المتاحة من خلال مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا وغيرها من المبادرات الجديدة في البلدان المستفيدة دون التأثير في البرامج الجارية؛

١٦- *تؤكد* أن ممارسة الحقوق الأساسية لسكان البلدان المدينة في الحصول على الغذاء، والمسكن، والملبس، والعمل، والتعليم، والخدمات الصحية، والتمتع ببيئة صحية، لا يجوز أن تخضع لتطبيق سياسات التكيف الهيكلي وبرامج النمو والإصلاحات الاقتصادية الناشئة عن الديون؛

١٧- *تطلب* إلى الخبير المستقل أن يواصل، في تقريره السنوي التحليلي إلى اللجنة، استكشاف أوجه الترابط مع التجارة وغيرها من القضايا، ومنها فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، عند بحث أثر التكيف الهيكلي والديون الخارجية، وأن يساهم أيضاً، حسب الاقتضاء، في عملية متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، بهدف توجيه انتباه المؤتمر إلى مسألة آثار التكيف الهيكلي والديون الخارجية في التمتع بحقوق الإنسان، ولا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

١٨- *تطلب أيضاً* إلى الخبير المستقل أن يضع، في إطار أداء ولايته، مبادئ توجيهية عامة تتبعها الدول والمؤسسات المالية الخاصة والعامة، الوطنية والدولية، في تقرير وتنفيذ برامج تسديد الديون والإصلاح الهيكلي، بما في ذلك البرامج الناشئة عن تخفيف عبء الديون الخارجية، لضمان ألا يؤدي الامتثال للالتزامات المترتبة على الديون الخارجية إلى تقويض الالتزامات المتعلقة بإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية، المنصوص عليها في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وأن يقدم إلى اللجنة مسودة أولية عن هذه المسألة في دورتها الحادية والستين ومسودة نهائية في دورتها الثانية والستين؛

١٩- *تطلب* إلى الأمين العام أن يوفر للخبير المستقل كل المساعدة اللازمة، وبخاصة ما يحتاج إليه من موظفين وموارد من أجل أداء مهامه؛

٢٠- *تحث* الحكومات والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص على التعاون الكامل مع الخبير المستقل للاضطلاع بولايته؛

٢١- *تحث* الدول والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص على اتخاذ تدابير عاجلة لتخفيف مشكلة عبء الديون عن البلدان النامية التي تعاني بوجه خاص من فيروس ومرض الإيدز وذلك لتحرير المزيد من الموارد المالية واستخدامها في مجالات الرعاية الصحية والبحوث وتوفير العلاج للسكان في البلدان المتأثرة؛

٢٢- *تكرر رأيها* أنه من أجل إيجاد حل دائم لمشكلة الديون والنظر في أي آلية جديدة لحل مشكلة الديون، يلزم إجراء حوار سياسي واسع النطاق بين البلدان الدائنة والبلدان المدينة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، في نطاق منظومة الأمم المتحدة، على أساس مبدأ تقاسم المصالح والمسؤوليات؛

٢٣- *تكرر طلبها* إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن يولي اهتماماً خاصاً لمشكلة أعباء الديون التي تثقل كاهل البلدان النامية، ولا سيما أقلها نمواً، وخاصة لما يترتب على التدابير المتصلة بالديون الخارجية من آثار اجتماعية؛

٢٤- *تقرر* مواصلة النظر في هذه المسألة في دورتها الحادية والستين في إطار البند نفسه من جدول الأعمال.